جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أثر المعاهدات الدولية على العلاقات الدولية

بحث تقدمت به الطالبة / منار غسان سلمان
إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس
في العلوم السياسة

بإشراف
د.سامي احمد كلاوي

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

الإهداء

إلى.....

عائلتي الحبيبة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

منار غسان سمان

شكر وامتنان

أحمد الله وأشكره قبل كل شيء على ما أسبغه علي من نعم كثيرة منها إكمال بحثي لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر واعرفان وعظيم التقدير والامتنان لأستاذي الفاضل (**سامي احمد كلاوي**) الذي يشرفني بتفضيله على بحثي وما أبداه من تعاون ومتابعة ولما قدمه من توجيهات سديدة فكان له كير الإسهام في إنجاز البحث.

كما أقدم الشكر الجزيل للعاملين في مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية فقد كان لحسن أخلاقهم ومعاملتهم الكريمة وطيب نفسهم والتسهيلات الكبيرة التي قدموها في إعارة الكتب الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

المقدمة

تعتبر الدولة الشخص الرئيسي في القانون الدولي العام وهي ظاهرة حديثة نسبياً ساهمت في ايجاد عوامل التطور الإنساني وحاجة الجماعة الإنسانية المستقرة على بقعة من الأرض الى كيان سياسي وقانونية مستقرة تتميز بالتنظيم والاستقرار وحفظ الأمن والنظام وضبط التعاملات المختلفة والرغبات المتطورة للإنسان في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات المختلفة . اما المعاهدات فهي اتفاق دولي يحكمه القانون الدولي يبرم بين الدول في صيغة مكتوبة سواء تضمنته وثيقة واحدة او اكثر وتنطوي على احداث اثار قانونية ويشترط ان يراعي في عقدها ولزومها ونفادها جميع الاحكام الشكلية والموضوعية المقررة في القانون الدولي العام .ويشهد المجتمع الدولي عبر مراحل تطوره التاريخي تغيرات كثيرة تطرأ على مكونات الدولية ، ومن هذه التغيرات ما يصيب عناصر الدولة ذاتها دون ان يقصد شخصيتها الدولية او القانونية ومنها ما يؤدي الى اصابه شخصيتها الدولية وزولها من الوجود وقد عالجت قواعد القانون الدولي هذه المسائل ضمن مصطلح التوارث الدولي وهذه المصطلح يتعلق بالنتائج القانونية المترتبة على حدوث التغيرات التي تطرأ على مفهوم السيادة على الاقليم وما هي الحقوق والالتزامات المترتبة على الدولة الخلق والدولة السلف . وان التغيرات التي تمس شخصية الدولة هي تلك التغيرات التي تؤدي الى زوال شخصية الدولة وانهيار مركزها القانوني كدولة معترف بها في المجتمع الدولي وزوالها كلياً من الوجود وهذا الزوال قد يكون مؤقتاً بفعل غزو اجنبي يؤدي الى زوال شخصية دولة او يكون الزوال دائما مثل اتحاد دولتين في دولة واحدة. في هذه الحالة تزول الدولة لان وجود الدولة ينتهي بفقد الدولة لأحد عناصرها السياسية الثلاث من سكان او اقليم او سيادة .

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث الوقوف على بيان تعريف المعاهدات الدولية وبيان ما جرى عليه القانون الدولي ويطبق ذلك على المعاهدات الدولية

إشكالية البحث:

يهدف البحث الى الإجابة عن سؤال محوري مفاده: ما هو تأثير المعاهدات الدولية المختلفة على العلاقات بين الدول؟

منهجية البحث:

سأتبع في بحثي هذا منهجا نوعيا يتخلص في الاعتماد على نظريات ومفاهيم مسبقة تناولت هذه الظاهرة بالتحليل والتقييم. ويختلف هذا المنهج عن المنهج الكمي الذي يستند أساسا الى ارقام واحصاءات تجعل من دور الباحث ضيقا ومختصرا، ويعتمد بحثي على النظرية الليبرالية في الإجابة على السؤال الذي طرحته مسبقا في إشكالية البحث. وقد قسمت البحث الى ثلاثة أجزاء تناول الأول منها الاطار النظري، وتناول الثاني الاتفاقيات العسكرية، وتناول المبحث الثالث الاتفاقيات السياسية، في حين تناول البحث الرابع والأخير الاتفاقيات الاقتصادية. وفي الخاتمة استنتج البحث التأثير الكلي لهذه العوامل مجتمعة على العلاقات الدولية.

هيكلية البحث

ولغرض تحقيق الغاية الأساسية من هذا البحث ارتأينا ان نقسم البحث الى ثلاث مباحث

المبحث الاول المعاهدات العسكرية .

المبحث الثاني المعاهدات الاقتصادية.

المبحث الثالث المعاهدات السياسية .

الاطار النظري:

هناك عدة نظريات يمكن الاعتماد عليها في دراسة وتحليل اثر المعاهدات الدولية على العلاقات الدولية، ولكني آثرت اختيار النظرية الليبرالية لاعتقادي انها قادرة على تحليل هذه الظاهرة بشكل كامل ومتناسق.

- النظرية الليبرالية والأمن الدولي :يختلف الليبيراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، كما يختلفون أيضاً حول كيفية إقامته، فهل يكون من خلال الحكومة العالمية؟ أو الأمن الجماعي ؟أو التجارة العالمية؟ كما أنهم منقسمون حول كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول أو الحضارات غير الليبرالية، فهل يكون ذلك بالتسامح ؟ أو بالغزو و التحويل .[١]

أنواع الليبرالية : وتتلخص في :

أ – المذهب الدولي الليبرالي : يقوم هذا المذهب على مبدأ أن النظام الطبيعي قد أفسدته سياسات نظام توازن القوى، بالاضافة إلى رفض فكرة همجية العلاقات الدولية أو كما وصفها كانط "بحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، ويرى أيضًا أن بإمكان العقل أن يحقق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية، كما دعى إلى إنشاء عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب، على عكس الواقعيين الليبراليين مثل هوغو غروتيوسالذيدعى إلى تنظيمها، وهذه الفيدرالية تماثل معاهدة سلام دائم، عوضًا عن طرف فاعل (دولة عظمى) أو حكومة عالمية. ويمكن تحديد المخطط الفلسفي لمشروع السلام الدائمحسب كانطفي النقاط الآتية:

المادة الحاسمة الأولى: أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورًا جمهوريًا.

المادة الحاسمة الثانية: أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دولٍ حرة .

المادة الحاسمة الثالثة: أن يكون الحق العالمي محدودًا بشروط الضيافة العالميةكما يشترك جيريميبنثام مع كانطفي هذه الفكرة، حيث يرى أن دولاً فيدرالية مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا قد تمكنت من تحويل هويتها المستندة إلى مصالح متصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية ،وهذه المشاريع هي لتحقيق سلام

---

(١)د– إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى،عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م ،.ص ١٩٧\

دائم وتوسعة للعقد الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد في المجتمع المحلي إلى الدول في النظام الدولي، وكان أصحاب هذا المذهب يعتقدون بقيام مجتمع دولي يحكمه القانون دون قيام حكومة عالمية على عكس المثاليين. (١)

ب – المثالية : تذهب المثالية في رؤيتها للأمن الدولي إلى أنه يمكن تحقيقه في ظل نظام دولي يدار بواسطة منظمة دولية،(وهذا عكس ما يذهب إليه أصحاب المذهب الدولي الليبرالي)، ويرى جيه. إيه. هوبسون أن الإمبريالية نتجت عن الاستهلاك المتدني في المجتمعات الرأسمالية، الأمر الذي دفع بالرأسماليين إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج لتحقيق أرباح أكبر في ما وراء البحار، وهذا ما أدى إلى إخضاع الشعوب ونهب مواردها، وأصبحت السبب الأساسي للصراع الدولي، وهو ما ينفي حجة المذهب الدولي الليبيرالي بأن الرأسمالية مسالمة في أساسها من خلال السلام بالترابط، حيث كانت الحرب العالمية الأولى الدليل الذي أكد أن السلام ليس وضعًا طبيعيًا، بل هو وضع يجب إقامته، وقد وجه ليونارد وولف نقدًا شديدًا للفكرة القائلة أن السلام والازدهار جزء من نظام طبيعي متأصل، بل أنه بحاجة إلى آليات مبتدعة عن وعي وإدراك. (٢)

كما دعى الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون إلى إقامة منظمة دولية تنظم العلاقات الدولية، انطلاقًا من فكرة وجود سلطة وطنية لتنظيم المجتمع المحلي التي حاول اسقاطها على المجتمع الدولي، الذي هو بحاجة إلى إجراءات ديمقراطية لحل النزاعات وقوة دولية في حال فشل المفاوضات، تستخدم عند الضرورة ، لفرض إرادتها، وهي أساس نظام الأمن الجماعي الذي نصت عليه المادة السادسة عشر(١٦) من ميثاق عصبة الأمم، حيث جاء فيها : " في حالة وقوع حرب من الحروب فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء وقف العلاقات الطبيعية مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات، وعند الضرورة، وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام القوة لإرجاع الأمور إلى نصابها ولكن هذا الخطاب المثالي سرعان ما تهاوى أمام المصالح الذاتية لكل دولة، حيث كان احتلال اليابان لمنشوريا عام ١٩٣١م، وإيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥م، وإعادة ألمانيا احتلال أراضي الراين ثم ضم النمسا، فالهجوم على بولنده، الذي كان بداية للحرب العالمية الثانية.(٣)

---

(١) د– إبراهيم العناني، النظام الأمني الدولي ،القاهرة : دون مكان الطباعة ، ١٩٩٧م)، ص ٨٧ .

(٢)د– بطرس بطرس غالي، د– محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة(القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، ط٧ ،١٩٨٤م ،ص٧٥

(٣)بيار جيربي، المنظمات الدولية، ترجمة محمد أحمد سليمان (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٣م ، ص٥٤

ج- المذهب المؤسسي الليبيرالي : يقوم هذا المذهب على التشكيك في قدرة الدولة على أن تحقق الأهداف الليبرالية المتمثلة في النظام والعدل، حتى لو توفرت الإرادة، ويقترح المذهب المؤسسي الليبيرالي .

الليبرالية والأمن الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة :

١- المذهب الدولي الليبرالي – الجديد: تعتبر أطروحة السلام الديمقراطي تطويرًا لمشروع كانط حول السلام الدائم، ونجد من أبرز روادها بروس راست و مايكل دويل الذي يرى أن الدول الليبرالية أوجدت سلامًا منفصلاً عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديموقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد على سيادة منطق القوة ،وهي الحجة التي استند إليها بيل كلينتونفي خطابه عن حالة الاتحاد عام ١٩٩٤م، لتبرير سياسة نشر الديمقراطية في العالم، وكذا دعم تحول شرق أوروبا إلى الليبيرالية، وتهيئتها لعضوية الاتحاد الأوروبي، فحسب أفكار السلام الديموقراطي، فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.[١]

ويرى دويل أن "إحدى فوائد الديموقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة ، أما فرانسيس فوكوياما فهو يجادل أن الإيديولوجية الليبرالية قد ألحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة كالملكية الوراثية والفاشية والشيوعية كأفضل نظام للحكم، كما أنها تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، وهي "الصورة النهائية لنظام الحكم البشري"، فهي بالتالي نهاية للتاريخ. ويرى فوكوياما أن قيام الحرب بين الدول الديموقراطية الليبرالية هواحتمال ضئيل، حيث يستند في تفسيره لهذه الفرضية على تقسيم أفلاطون للروح الإنسانية في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاثة قوى هي: الشهوة، العقل ،القوة(الهمة والشجاعة أو ما يسميه" الثيموس")[٢].

(١) بيار جيربي، المنظمات الدولية، مصدر سابق ، ص٥٥

(٢)د- إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م) .

المبحث الاول

استعمال القوة في العلاقات الدولية

إن القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها العوامل الاقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية تؤثر في بعضها البعض وتعد عاملا لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدول وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية وأهمها : التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل مباشر وغير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية وتحالفات سياسية وعسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي.[١]

ثم هناك التدخلات غير المباشرة كالعقوبات الاقتصادية والسياسية أو ما يسمى بأسلوب الحرب غير المعلنة ،ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة والتي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة وأن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت بذلك المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية.(٢)

كما أن هذه القوة فإنها أصبحت تشكل دورا هاما في السياسة الدولية بحيث أصبحت تتحلى بوضوح في التفاعل الحاصل بين الدول وبذلك تحولت مواضيع القوة في العلاقات الدولية من بين المواضيع إثارة للخلاف حول مدى فعاليات ومقتضيات القانون الدولي وأحيانا حول حقيقة وجوده ذلك أن الهدف من

---

(١) إبراهيم صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط ٥ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٣

(٢) محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م ، ص ١٧٤

وراء ذلك هو محاولة الوقوف وتقنين استخدام القوة العسكرية واللجوء إليها وذلك عن طريق ضبط مثل هذا الاستعمال ومع ذلك لازال هناك نصوص ونقص يعتري الاتفاقيات والإعلانات إزاء بعض الموضوعات المتعلقة باستخدام القوة والمؤدية إلى مجموعة من الاختلافات والانقسامات الحادة في هذا المجال ولعلها ساهمت بصورة كبيرة في استخدام القوة في حالات عديدة وبصورة متعسفة وغير مبررة كما أن هذه التفسيرات لاستعمال القوة فإنها تحتاج إلى دراسة مع مدى انسجامها مع القانون الدولي قصد الإلمام باستخدام القوة في العلاقات الدولية ومعرفة حدود هذا الاستعمال بكل أشكاله وتناقضاته حتى يتسنى لنا الوصول إلى حقيقة بأن العلاقات الدولية هي علاقة أو علاقات بين الأعداء لايحكمها إلا منطق القوة وأن السلام بمفهومه الأخلاقي ليس من عالم العلاقات الدولية كما أن الاعتماد على القوة العسكرية دون غيرها لن يجعل العالم إمبراطورية واحدة كما أن المفاهيم والنظريات نجدها توصى بالأعداد وامتلاك القوة لأنها ضرورة لإحقاق الحق وإزالة العوائق وجميع حروب الهيمنة والحروب التوسعية ثم الحروب غير العادلة فهي حروب استعمارية عدوانية وغير مشروعة وغير عادلة ذلك أن الحرب والمجابهة من صميم العلاقات الدولية لذلك يقتضي الأمر امتلاك القوة واستعمالها لرد العدوان.[١]

وبهذا فإنه لا يجوز لأطراف المجتمع الدولي استخدام السلطان والاستعمال غير القانوني للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، مما يضع السلام والأمن الدوليين في خطر حقيقي وخصوصا أن هناك من يقف فوق القانون وفوق البشرية وينتهكون حقوق الإنسان ويتصرفون على هذا الأساس، وذلك من أجل فرض الهيمنة والتحكم في السياسة الدولية بدون منازع ومن خلال هذا كله من الضروري والحكمة تقسيم القوة والتوازن.

(١) نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، ط ٢ ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٧.

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدة ممكن وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد تفوق علمي وعسكري وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها.[١]

التوازن ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة، وعملية حركية متغيرة تندفع من سعي الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية التي تعكس القدرات والإمكانات والموارد المتاحة لها، وعند تغير القدرات بشكل حاسم من طرف يسعى الطرف الآخر إلى إعادة التوازن من جديد، ومفهوم توازن القوى الشامل مركب ومتعدد الأبعاد وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري الذي يدخل كأحد أبعاد توازن القوى الذي يضم علاوة على ذلك القدرات الاقتصادية والبشرية والسياسية .[٢]

تستعمل عبارة توازن القوى أحياناً كوصف لكيفية توزيع القوى ويجري استعمال هذه التعبير للإشارة إلى توزيع عادل للقوة مثل كفتي ميزان متساويتين، والمشكلة في هذا الاستعمال هو أن الغموض في قياس القوة يجعل من الصعب تحديد متى يكون هذا التوازن متساوٍ، والتوزيع المتساوي للقوة بين الأمم أمر

---

(١) حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣م ، ص ٥٤.

(٢) تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط ١ ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٧٦.

نادر، وفي أغلب الأحيان فإن عمليات النمو المتفاوت والتي تعتبر قاعدة أساسية في السياسة الدولية تعني صعود دول وانحدار دول أخرى وتعمل هذه التحولات في توزيع القوة على حفز رجال الدولة إلى تكوين التحالفات وبناء الجيوش والقيام بمخاطرات تؤدي إلى موازنة أو كبح القوى الصاعدة، ولكن موازنة القوة لا تحول دائماً دون بروز دولة مسيطرة، وتحاول نظريات الهيمنة وانتقال القوة تفسير السبب الذي يجعل بعض الدول التي أصابت النجاح والتفوق تفقد هذا النجاح وهذا التفوق فيما بعدتراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى وقد ظهرت في الأعوام القليلة الماضية شعارات دولية حول الاعتماد المتبادل ورفض استخدام القوة وتوازن المصالح، وتطور النظام من توازن المصالح إلى اختلال توازن القوى، إذا حدث تحول غير ملحوظ من مثالية توازن المصالح على إلى التسليم بتفوق الغرب وشبه الإنفراد الأمريكي بمكانة القوى العظمى.[١]

ومن ناحية أخرى يوجد اتجاه يؤكد بشكل مستمر على أنماط التفاعل التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي تمثل احد الأركان الرئيسية لما يسمى بالنظام العالمي، طبقاً لذلك فإن العالم يبدو وكأنه يمثل مجتمع من الدول تتفاعل فيما بينها على مستوى عال من ديناميكية الذاتية في

(١) تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨.

مجالات التبادل الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي، وخلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للموازنة الحساسة لتصرفات كل منها . [١]

دور القوة في العلاقات الدولية

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع.[٢]DETERRENCE، ونشاهد حالياً تغيير عالمي لمفهوم القوة إذ في ظل التعادل النووي لموازين القوى على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية،

---

(١) حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي المصدر السابق،ص ٦١.

(٢) حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي المصدر السابق،ص ٦٥.

لأن مثل هذه لمحاولات محاطة بالخطورة الكبرى، وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالاً واحداً للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية، ولقد نادي جورباتشوف باستبعاد استخدام القوة في حل الصراعات العالمية وأضاف إليها الصراعات الإقليمية أيضاً ، ورغم ذلك فإن القوة ستظل تلعب دوراً حاسماً كوسيلة لتحقيق مصالح الدول وكقياس لمكانها ووضعها في النظام الدولي .[١]

- أسباب تشكيل حلف شمال الأطلسي الناتو [٢]NATO

كان عهد الحرب الباردة محتدم الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول دول التقاطع الاستراتيجي في أوربا واسيا، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أمركة أوربا سياسيا وعسكريا ضد الاتحاد السوفيتي ، وأطلقت على حلفائها تسمية الأنظمة الديموقراطية، وشكلت حلف شمال الأطلنطي – الناتو NATO كحلف عسكري مضاد للاتحاد السوفيتي، وتمكنت بعد انتهاء الحرب الباردة من أمركة دول شرق أوروبا(أوربا الشرقية) عبر عدد من الحروب والانقلابات التي خلفت تقسيم تلك الدول إلى دويلات يسهل السيطرة عليها لتدمجها سياسيا وعسكريا واقتصاديا مع دول غرب أوروبا وتحقق التفوق الأمريكي الساحق في قارة أوربا، وللحلف أهداف عسكرية هلامية أخرى تتسق مع المنهجية الأمريكية التوسعية وهي :

- حماية دول العالم بشكل عام؟ وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص.
- حفظ الأمن والاستقرار؟

---

(١) عبد المنعم سعيد،التقرير الإستراتيجي العربي لعام ٩٣، المصدر السابق، ،ص ٢٣

[2]NATO "North Atlantic Treaty Organization"

يبدوا واضح من خلال هذين الهدفين ذات المنحى الاستراتيجي السياسي والعسكري وهي أهداف هلامية معومة وفضفاضة تتيح حرية الحركة العسكرية وحشد ونقل القطعات باتجاه أي دولة ترغب أمريكا غزوها أو تضعها ضمن دول التقاطع الاستراتيجي المنتخبة في اللوحة الاستراتيجية العليا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

الدور والمهام العالمية

شكل "حلف الناتو**NATO**" لغرض تنفيذ مهام إستراتيجية عسكرية ذات منحى سياسي واقتصادي خططت لها الولايات المتحدة لمدى بعيد ويعتبر الحف الظهير العسكري الساند للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض المعلن من تشكيله التصدي للقطب الثاني في العالم انذاك "الاتحاد السوفيتي" ضمن إستراتيجية الحرب الباردة ويعتبر هذا هو الهدف والغاية الاستراتيجية من التشكيل، ولكن الملفت للنظر ترك أعضاء الحلف الباب مفتوحا أمام مهام حربية مستقبلية هلامية تطال كافة بقع الأرض عند الحاجة وحسب المخططات الأمريكية كما مبين بالأهداف ١,٢، كما أن الدور العسكري المحوري الذي يقوم به حلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو**NATO**) في "أفغانستان" و"العراق" والتقرب الناعم نحو القوقاز "جورجيا" حاليا هو خارج الإطار الاستراتيجي الذي تأسس من اجله الحلف في بداية النصف الثاني من القرن الماضي والذي ينتهج العقيدة الدفاعية، وكما أعلن لحماية أوروبا الغربية من الخطر

---

(١) انظر السيد مصطفى أحمد أبو الخير" النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام"جامعة الزقازيق،كلية الحقوق، مصر،ص٥٤

الشيوعي السوفيتي وقواتها آنذاك، ويفترض بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تنتفي الحاجة والدور العسكري لهذا الحلف بعد تحقق الغاية من تشكيله.[١]

ولكن المثير للجدل وما يثير الريبة والشك لدى عدد كبير من المفكرين هو عملية التحول من العقيدة العسكرية الدفاعية (دفاعي عن أوربا) إلى العقيدة العسكرية الهجومية وتنفيذ مهام حربية هجومية في دول العالم تستند في مفاهيمها الإيديولوجية إلى فكر المحافظين الجدد ممزوجا بشهوة وجشع رؤوس الأموال الكبرى الأمريكية (الشركات الكبرى القابضة المتعددة الجنسيات، المال ،النفط، السلاح، المرتزقة. الخ) في محاولات سادية حمقاء للهيمنة على مقدرات وثروات الشعوب وإعادة العالم والمنطقة إلى مفهوم الاستعباد والاستعمار، وفتح أسواق صناعة ونقل واحتكار النفط والغاز، وترويج سوق السلاح، والهيمنة على صناعة وتجارة المرتزقة وبقية المنتجات الأمريكية في العالم وأسيا والعالم العربي وما يطلقون عليه "الشرق الأوسط" ، باستخدام القدرة العسكرية من القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها من (حلف الناتو**NATO**) وبرز هذا جليا منذ اعتلاء الولايات المتحدة صهوة القوة مطلع التسعينيات من القرن الماضي،كما وشارك (حلف الناتو**NATO**) بمهام ودور عسكري محوري في غزو واحتلال أفغانستان حيث تمكن الأفغان من هزيمته طيلة تلك السنوات وكذلك التقرب الناعم نحو روسيا والصين ومنطقة القوقاز، وقد تحولت الولايات المتحدة من قيادة حلف شمال الأطلنطي (الناتو**NATO**) كتنظيم عسكري وسياسي إلى مفهوم الهيمنة على التحالف وإشراكه في جميع حروب أمريكا كحليف استراتيجي وانطلاقا من إيديولوجيات راديكالية متشددة ، مما أشاع تصور لدى الكثير من المفكرين بأن هناك ثمة "حرب صليبية جديدة " تشن على الإسلام وسبق أن صرح الرئيس الأمريكي السابق "بوش" في إحدى

---

(١) انظر السيد مصطفى أحمد أبو الخير" النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، المصدر السابق ،ص٥٦

خطاباته عند بدء غزو العراق وتراجع بعد أن استدرك انفلات مفاهيمه الراديكالية التي تدل على تشدده الديني بقوله إنها "حرب صليبية"، وكثيرون هم في الشرق الأوسط يرون في السياسة الأمريكية تذكي الصراع بين المسلمين وتقسمهم عاموديا إلى سنة وشيعة وتتلاعب بهم كجزء من إستراتيجية اكبر في هذه المجال، وهذا جاء متناغما مع ما أوصى به فريق "بلتشلي٢" وأعضاءه من المحافظين الجدد في أمريكا وقد أعد وثيقة من سبع صفحات أطلق عليها تسمية "دلتا الإرهاب" التي تستهدف تقسيم وتفتيت دول العالم العربي والإسلامي .[١]

نشرت صحيفة "كريستيان سيانسمونيتور" تقريرا لمحللها السياسي "هيوارد لافرنشي" تحت عنوان (مهمة الناتو في القرن الحادي والعشرين الانتقال من أوروبا إلى العالم) ويشير الكاتب إنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأ حلف شمال الأطلنطي "حلف الناتو" إعادة هيكلة الحلف لمواجهة الواقع الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة والتحول من العقيدة العسكرية الدفاعية إلى العقيدة العسكرية الهجومية، وإقامة تحالف سياسي عسكري جديد يتلاءم مع مخططات القرن الحادي والعشرين التوسعية(حروب السيطرة على الموارد) ، وكانت خطوته الأولى توسيع "حلف الناتو" وضم أعضاء جدد من دول شرق ووسط أوروبا التي كانت في وقت من الأوقات عضوا في حلف "وارسو"وتهدف هذه الخطوة ضمن أهداف عديدة أخرى إلى زيادة القدرة العسكرية ،للحلف ، وتوسيع رقعة المهام من أوروبا إلى العالم ، والتحول من كيان عسكري يهدف حماية أمن أوروبا من الاتحاد السوفيتي إلى كيان عسكري هجومي يشارك في الغزوات العسكرية الأمريكية عبر العالم ، حيث تولى (حلف الناتو**NATO**) قيادة أول عملية عسكرية له خارج حدود القارة الأوروبية في غزو واحتلال

---

(١) د. عبد الرحمن الهواري ،المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، القاهرة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد137 ،١٩٩٩،ص٢٨

أفغانستان، وإن الولايات المتحدة التي غزت أفغانستان أواخر عام ٢٠٠١ نقلت بالفعل قيادة الجزء الأكبر من العمليات العسكرية لـ "حلف الناتو" مما يدل على تجانس وتفاهم كبير بينهما بالرغم من أن مقاتلي طالبان قد أوقعوا هزيمة كبرى بقوات الحلف ويبدوا العجز العسكري واضح للعيان.(١)

يساوي عدد كبير من المفكرين والمحللين شكوك ومخاوف إستراتيجية ذات منحى عسكري حول تغيير التوجهات والمهام "حلف الناتو" خلال السنوات العشر الماضية وماهية مهامه الحالية والمستقبلية، خصوصا بعد انتفاء دوره والهدف من تشكيله مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي؟، وكما نعلم أن أبجديات تشكيله لا تجيز التدخل العسكري للحلف في الحروب والغزوات والنزاعات الدولية خارج حدود القارة الأوروبية ، ولكنه شارك بالفعل في غزو واحتلال أفغانستان واستلام المهام العسكرية "قوات (إيساف) التابعة لحلف شمال الأطلسي الناتو"، وكذلك شارك بمهام أخرى في العراق إضافة إلى البحث عن دور في السودان – إقليم دارفور القارة الإفريقية وفي الشرق الأوسط، والتقرب الناعم إلى القوقاز، مما يثير هواجس عسكرية إستراتيجية تشكل قلق استراتيجي،ويشير هذا التبدل العسكري (عقيدة عسكرية هجومية) إلى متغيرات جوهرية في ميثاق الحلف ومهامه حيث بات "حلف الناتو" الظهير العسكري الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في حروبها وغزواتها ، كما وقال "جيمس أباتري" المتحدث باسم حلف الناتو " لم يعد السؤال يقول ما هو دور الحلف وإنما أصبح السؤال يقول كيف نقوم بهذا الدور بأفضل صورة ممكنة" ونجد من خلال هذا التصريح حقيقة التحول العسكري الاستراتيجي في دور ومهام حلف الناتو من أوربا إلى العالم.(٢)

---

(١) د. عبد الرحمن الهواري ،المهام المحتملة لحلف الناتوفي الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص٣١

(٢) عماد جاد ،حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي ، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، 1997 ،العدد129 ،ص١١٠.

قالت سفيرة الولايات المتحدة في حلف الناتو"فيكتوريانولاند" ((أن الحلف قطع شوطا طويلا في عملية التحول التي يمر بها، منذ مشاركته في حرب "البلقان" خلال تسعينيات القرن الماضي، وكذلك إجراء إصلاحات ملموسة على هياكل الحلف مما يؤدي إلى تحسين قدراته على خوض عمليات عسكرية)) وأشارت على سبيل المثال إلى دور الحلف أثناء عمليات القصف الجوي ضد "صربيا" في حرب "كوسوفو" عام ٢٠٠٠ ، حيث كانت كل عملية قصف تحتاج إلى تصديق من أعلى سلطة في الحلف وهذا يحد من الفعاليات العسكرية، والآن وأصبح بمقدور قيادة عمليات الحلف في "أفغانستان" اتخاذ قرارات القصف الجوي دون العودة إلى مجلس حلف شمال الأطلنطي وهذا يعطي انطباع يقود إلى حقيقة راسخة أن الحلف انتهج مسلك هجومي بالفعل (العقيد العسكرية الهجومية) وهذا مؤشر خطير .[١]

متغيرات إستراتيجية وتكتيكية

أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول أوربا الأعضاء في حلف الناتو عدد من الإجراءات والمتغيرات الاستراتيجية ذات الطابع السياسي العسكري، خصوصا بعد الأزمة المالية وتردي جاهزية القوات الأمريكية من جراء غزو العراق وأفغانستان، وكان عدد من مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية اعدوا مشروعا للتعاون الاستراتيجي أطلق عليه تسمية (مشروع واشنطن الخاص بالناتو) وهو يتسق مع مطالب عدد من الدول الأوربية ذات النزعة الكولينالية والطامحة للعب دور عسكري عالمي يتسق مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للهيمنة على العالم ، خصوصا إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تستنزف قوتها الصلبة تميل إلى استخدام إستراتيجية "الاقتراب الغير مباشر" عبر سياسة التحالفات باستخدام القوة الناعمة والذكية لغرض تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية دون استخدام

---

(١) عمادجاد ، المصدر السابق ،ص١١٩

القوة أو بمجرد التلويح بها أو عبر فرض القوة من خلال طرف ثالث (الحرب بالوكالة) والاتكاء على حرب الأشباح، ويمكن رصد عدد من المتغيرات والمطالب والتوصيات لتعزيز الشراكة الاستراتيجية السياسية والعسكرية بين الطرفين ، ويبدو أنها وصفة علاج لإيقاف الانهيار والفشل السياسي والعسكري "لحلف الناتو" والقوات الأمريكية في أفغانستان والعراق وكشف مخططات التقرب الناعم إلى قوقاز واعتبرها محاولة الهروب إلى الأمام مرة أخرى:- (١)

١- يستعد حلف الناتو تدشين قوة التدخل السريع التابعة للحلف في اقرب وقت ممكن.

٢- إنشاء ذراع مواصلات جوي للنقل الاستراتيجي لقوات الحلف بحيث يتمكن من نقل القوات السريع إلى مناطق الحرب المنتخبة من خلال أسطول جوي مميز(تحسين قابلية الحركة).

٣- دعوة عدد من دول الحلف لزيادة ميزانية الحلف العسكرية(تامين تمويل كافي لمهام مقبلة)

٤- إدماج القسمين المدني والعسكري لموظفي الناتو الدوليين، وإدخال تعديلات على اللجنة العسكرية في الحلف (وحدة القيادة والاقتصاد بالجهد).

٥- توسيع نطاق الحلف بالتعاون مع شركاء عالميين مثل اليابان وأستراليا وتفعيل خطط ضم دول أوروبية جديدة إليه حيث يضم حاليا ٢٨ دولة بالفعل(التقرب الناعم نحو القوقاز وروسيا والصين وكوريا الشمالية).

(١) د. عبد الرحمن الهواري ، المصدر السابق ،ص٣٠

٦- انضمام دول مثل ألبانيا ومقدونيا إلى الحلف، وإشارة أقل بشأن انضمام دول مثل جورجيا وأوكرانيا خوفا من رد فعل روسي، وكانت الأحداث الأخيرة بين جورجيا وروسيا قد بينت مدى قدرات الحلف للولوج إلى القوقاز واسيا التقرب الناعم نحو القوقاز(١)

٧- تأسيس فريق استشاري بحثي لـ"مفاتيح الفكر الأمريكي والأوربي" وأطلقوا عليهم تسمية "مشروع واشنطن الخاص بالناتو، ويهدف الفريق كما يعلنون، "إيجاد الحلول والسبل الكفيلة بإعادة إحياء دور الناتو في تأمين الحماية والأمن للتحالف الأمريكي الأوروبي"، بالإضافة إلى التفكير في الأدوار التي يمكن أن يلعبها في التأثير على مسرح الصراع العالمي ؟.

٨- تعزيز صمود التحالف الأمريكي الأوروبي، وهذا يخضع لتوافق استخدام الوسائل في "حرب العقائد والأفكار beliefs war" وفي الغالب يرتكز على توصيات لجنة "بلتشلي٢ " والتي حددت أن الحرب ضد الإسلام ستحتاج إلى جيلين قادمين، خصوصا أن الحلف وأمريكا بدءا يخسرون معاركهم في أفغانستان والعراق وبقية البقع الملتهبة.

٩- دمج كافة القدرات لكل من أمريكا وأوروبا وفقا لـ "المفهوم الاستراتيجي للناتو".

١٠ . السعي إلى أنشاء جهاز قيادة من ثلاث مستويات – استراتيجي – عملياتي وحدة القيادة وتقليص عدد مقرات الانتشار المشتركة إلى ثلاثة فقط عوض الستة المتواجدة حالياً. الصاروخية نظرا لأهميتها في سياسة الردع ضد أي تهديد صاروخي محتمل(حرب النجوم)، وتعزيز أداء أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي والأرضي.[٢]

---

(١) محمد ذياب ، توسع الناتو وحرب البلقان أهداف استراتيجية وجيو سياسية، بيروت،مجلة شؤون الأوسط،العدد 83 أيار ، ١٩٩، ص٣٠

(٢) محمدذياب ، المصدر السابق، ص٣١

المبحث الثاني

المعاهدات السياسية

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية.[١]

القسم الأول

التعريف بالعلاقات الاقتصادية الدولية

نتناول في هذا القسم مجموعة من المسائل الأساسية ذات الصلة المباشرة بالعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث تحديد المدلول القانوني لمصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية مبينين العوامل المنشئة والمساعدة لظهور العلاقات الاقتصادية الدولية ثم التطورات التي شهدتها هذه العلاقات غيرمغفلين تلك المجالات التقليدية والمستحدثة لظاهرة العلاقات الاقتصادية الدولية ، ونختم هذا القسم ببيان المصادر التشريعية للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك حسب الترتيب الآتي:

أولا : . ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

تصنف العلاقات الاقتصادية يوجه عام إلى قسمين رئيسيين:

١- العلاقات الاقتصادية الوطنية ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية.[٢]

---

(١) محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م ، ص ١٧٤

(٢) نيفين سعد ، معجم المصطلحات السياسية والاقتصادية ، القاهرة ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٤م ، ص ٢٤٤.

ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري Code de Commerce، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام ، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محض .[١]

2. العلاقات الاقتصادية الدولية : وهو نمط ثان من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية.[٢]

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي إستثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشبعة، ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو إتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلتزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية .[٣]

---

(١) نيفين سعد ، معجم المصطلحات السياسية والاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥

(٢) د. علي صادق أبوهيف–القانون الدولي العام–المصدر السابق –ص٧٩

(٣) د. علي صادق أبوهيف–القانون الدولي العام–المصدر السابق –ص٨٠–٨١

وسائل تمييز العلاقتين.

أ- مميزات العلاقة الاقتصادية الوطنية:

إن أهم ما يميز العلاقة الاقتصادية الوطنية عن العلاقة الاقتصادية الدولية أن هذا النوع من العلاقة لا يخضع إلا للقانون التجاري في الدولة التي حصل فيها التعامل التجاري بحيث لا يكون لذلك القانون أي منافس له على مستوى التطبيق العملي داخل الدولة وبالتالي فهو ينفرد بتنظيم العلاقات الاقتصادية دون أي منازعة بحيث يكون الإختصاص القانوني معقود له وحده ، ويستتبع هذا أن القضاء الوطني يكون هو جهة الإختصاص الوحيد لنظر المنازعات التي تنشأ عن هذا النمط من العلاقات الاقتصادية ، فلو تعاقد تاجر جزائري مثلا مع تاجر جزائري آخر في الجزائر على بضاعة موجودة بالجزائر فإن القانون التجاري الجزائري هو وحده الذي يحكم هذا النوع من العلاقة القانونية ، ولو وقع تنازع بين الطرفين في تلك العلاقة فإن القضاء الجزائري أيضا يكون هو جهة الإختصاص الوحيدة لنظر تلك المنازعة والفصل فيها بموجب أحكام القانون التجاري الوطني ، وحتى ينعقد الإختصاص التشريعي للقانون الوطني وينفرد القضاء الوطني بنظر موضوع العلاقة القانونية لابد من التعرض قبل ذلك إلى عناصر هذه العلاقة القانونية التي تعتبر المتحكم الرئيسي في مدى خضوعها للقانون الوطني وولاية القضاء الوطني عليها فيشترط بالدرجة الأولى أن يكون أطراف العلاقة الاقتصادية من حاملي الجنسية الوطنية بكونهم مواطنين حسبما هو محدود بقانون الجنسية بالإضافة إلى نشوء العلاقة القانونية داخل إقليم الدولة ومنتجة لآثارها في نفس الدولة ، فإذا توافقت كل هذه العناصر أمكن القول ساعتها أن العلاقة الاقتصادية هي علاقة تجارية وطنية وبالتالي طبق عليها القانون التجاري الوطني ونظر القضاء الوطني المنازعات التي تنشأ عنها.[١]

---

(١) محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦

ب . مميزات العلاقة الاقتصادية الدولية:

في مقابل النوع الداخلي والوطني للعلاقة الاقتصادية فإن العلاقة الاقتصادية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الوطنية فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني ومن باب أولي فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لاتقع بشكل آلي ضمن إختصاص القضاء الوطني ومدد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يحوي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاثة الآتية:

– على مستوى أطراف العلاقة القانونية:

فكلما تباينت جنسية هذه الأطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية ، ويتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين كما لو تعاقد جزائري مع فرنسي ، أو تعاقدت شركة جزائرية مع شركة فرنسية أو تعاقدت الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية ، فبظهور هذا العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية أصبح من الضروري تصنيف العلاقة الاقتصادية في إطار العلاقة الدولية وليس بالضرورة تكافؤ الأطراف الأجنبية من حيث عددها بل يكفي أن يكون أحدها في حالة التعدد لاينتمي إلى نفس المنظومة القانونية كما لو تعاقد عشر جزائريين مع شخص أجنبي فهذا يخرج العلاقة من إطار الوطنية إلى إطار الدولية . ويكون الإحتكام في تحديد جنسية الأشخاص إلى قانون الجنسيةCode de la Nationalite ، وقد حدد قانون الجنسية الجزائرية الأشخاص الذين يعتبرون جزائريين أصلا في المواد ٠٦ – ٠٧ كما بين الأشخاص المكتسبين للجنسية الجزائرية في المواد ٠٩ – ١٠ من ذات القانون .وفي هذا الصدد فقد يحمل شخصا ما عدة جنسيات بما يعرف قانونا بحالة تعدد الجنسية فيثار السؤال عن كيفية تحديد جنسيته والحقيقة أن هذه الحالة قد عالجها القانون المدني الجزائري في المادة ٢٢ منه بإعتبار أن الشخص يعتبر جزائريا إذا كان يحمل الجنسية الجزائرية(١)

---

(١) د. علي صادق أبوهيف–القانون الدولي العام–المصدر السابق –ص٩٠

من بين تلك الجنسيات المتعددة مهما كانت درجة ورتبة الجنسية الجزائرية أي كونها أصلية أو مكتسبة وكونها الجنسية الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فالعبرة يكونه يحمل الجنسية الجزائرية من بين الجنسيات العديدة التي يحملها ، أما إذا لم تكن الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات فإننا نراعي الجنسية الحقيقية لذلك الشخص من بين الجنسيات العديدة التي يحملها وهي عادة ما تتحدد بحسب الإرتباط الفعلي لذلك الشخص بإحدى الدول التي يحمل جنسيتها . وفي مقابل حالة تعدد الجنسية فقد يتصادف . ولو أن ذلك نادر . التعامل مع شخص لا يحمل أية جنسية أي منعدم الجنسية يعتبر شخصا أجنبيا ولكنه لا يخرج العلاقة القانونية إلى دائرة العلاقة الدولية نظرا لعدم إنتمائه إلى أي دولة. (١)

– على مستوى سبب العلاقة القانونية:

قد لا يبرز العنصر الأجنبي على مستوى أطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها ويتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي لتفنذ في ضوء تشريع آخر كما لو تعاقد تاجران جزائريان في تونس لتنفيذ عقدهما في الجزائر فإن سبب العلاقة القانونية قد نشأ شابه عنصر الأجنبية من هذا الجانب مما يخرجه من إطار العلاقة الاقتصادية الوطنية إلى مصاف العلاقة الاقتصادية الدولية ، فكلما نشأ السبب في الخارج إلا ونقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية الصرفة إلى نطاق الدولية.(٢)

– على مستوى محل العلاقة القانونية:

ومحل العلاقة يتحدد بموضوعها أو الغاية منها ومكان تواجد المتعاقد عليه ، فبتواجده داخل أي دولة أجنبية فإن ذلك يخرج العلاقة إلى دائرة الدولية كما لو تعاقد جزائريان على سلعة تجارية موجودة خارج حدود الدولة الجزائرية فإن هذا يظفي صفة الدولية على هذه العلاقة القانونية , ولا يشترط توافر هذه العناصر مجتمعة لاعتبار العلاقة الاقتصادية دولية ولكن يكفي توافر أحدها فقط حتى تصبح العلاقة الاقتصادية دولية في معزل عن ولاية كل من التشريع والقضاء الوطنيين وبالتالي فهي تخضع لنظام تشريعي وقضائي متميز عن العلاقة الاقتصادية الوطنية .

---

(١) أنظر ماجد ابراهيم علي : "قانون العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١–٢٠٠٢، ص : ٣٣٤

(٢) د .عبد القادر القادري – القانون الدولي العام – المصدر السابق – ص ١٠

من كل ما سبق نخلص إلى أن العلاقة الاقتصادية الدولية هي صورة متميزة عن العلاقة الاقتصادية الوطنية ومرد التمييز أن هذا النوع من العلاقات يتميز بخصائص وميزات لاتتوافر في العلاقة الاقتصادية الوطنية ومن تم فإن النظام القانوني الذي ينظم كلتا العلاقتين ليس واحدا كما أن المنازعات المثارة بشأنهما لايخضع بالضرورة إلى نفس الميكانيزمات القانونية كله مما يجعل العلاقة الاقتصادية الدولية أكثر تحررا من قيود المنظومة التشريعية الوطنية ويرقى بها إلى مصاف العلاقات الدولية من حيث إنشائها الآثار المترتبة عليها ووسائل حل التنازع فيما تنشأ عنها من منازعات وخلافات بين أطرافها[١]

ثانيا : عوامل نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

نتناول في هذا المضمار العوامل التي أدت وبشكل مباشر إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية كعوامل إنشائية وتشجيعية ثم نتناول كيفية تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما شقت أفقا واسعا في مجال التبادل التجاري فيما بين شعوب ودول العالم المختلفة.

١. عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية.

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية جد عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

أ . نشوء دول ذات سيادة:

حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية ، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من

---

(١) د .عبد القادر القادري – القانون الدولي العام – المصدر السابق – ص ٢٠

رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس .[١]

ب . نشوء المنظمات الدولية والإقليمية.

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والإقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها، فمن الملاحظ مثلا بأن هيئة الأمم المتحدة تحوي في تركيبة أجهزتها هيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية وهيئة الطيران المدني وهيئة الإستثمار الدولية والهيئة الدولية للتجارة . كما أن جامعة الدول العربية قد توصلت إلى إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي التي تم بموجبها إقرار إنشاء السوق العربية المشتركة.[٢]

٢ . العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

إن كل ماسبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وإلى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي :

أ . الإنفتاح والتعاون الإقتصادي بين الدول:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية ، فمن حيث الإنفتاح الإقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال إستعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل إستثمارات إقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بيننا بأن الدولة تتمتع إيزاء ذلك بكل الحرية

---

(١) ينظر ماجد ابراهيم علي : "قانون العلاقات الدولية"، المصدر السابق ، ٣٤٠

(٢) أحمد رفعت – القانون الدولي العام– المصدر السابق – ص ٧.

والإستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس ، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الإقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لإستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الإستقرارالإقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الإقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والإستثمار الدولي .[١]

ب . تطور وسائل النقل.

إن المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور بإتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة ، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف. [٢]

---

(١) د. صلاح الدين عامر – مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (ماهيته-مصادره) المصدر السابق،.ص٥٤

(٢) د. صلاح الدين عامر – مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (ماهيته-مصادره) المصدر السابق،.ص٥٥-٥٦

ج . نشوء الأحلاف الإقتصادية.

إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية وهي قد لاتسمى أحلافا ولكنها تكتلات إقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة شكل إنفرادي أو جماعي وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالإنضمام إليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها . ومن المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفرذة وكأنها أمام إستعمار إقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الإقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر . تونس . ليبيا . موريطانيا . المغرب) .فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا إتجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية. (١)

ثالثا : . مجالات العلاقات الاقتصادية .

إن مجالات الدولية العلاقات الاقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر مايلبي حاجة المتعاقدين الدوليين ، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والإستراد اللتين ظهرتا لنشاط تجاري مستقل قد تقوم بها جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي إلى تحقيق الربح الجاري وبذلك نشأت مكاتب التصدير والإستراد وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ العقدين المتعاقدين وهذا ماقد يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية. (٢)

---

(١) أحمد رفعت – القانون الدولي العام – المصدر السابق – ص ٢٣

(٢) ينظر ماجد ابراهيم علي : "قانون العلاقات الدولية"، المصدر السابق ، ص ٣٤٨

المبحث الثالث

المعاهدات السياسية

أن المعاهدة السياسية في هذه البلدان تمثل أهمية خاصة قياسا للمعاهدات الاقتصادية والاجتماعية فكثيرا ما بيعت دول أو كُبلت حريتها من خلال هذه المعاهدات . وبمثل هذه الأهمية يجري التمييز بين المعاهدات الثنائية والجماعية باعتبار أن الأولى غالبا ما تتضمن امتيازات والتزامات ونادرا ما تكون متوازنة بالنسبة للطرفين ، في الوقت التي تضع الثانية قواعد دولية عامة مجردة غالبا وبالتالي تتراجع فيها احتمالات الأقوى والأضعف والغالب والمغلوب .[١]

القيمة القانونية للمعاهدة الدولية في الدساتير العربية

لا معنى للحديث عن الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية في ظل الدساتير المرنة حيث تتساوىالقيمة القانونية للقانون والدستور والمعاهدة في أحسن الأحوال إن لم تسمو المعاهدة على القانون وبالتاليتأتي مخالفة المعاهدة للتشريع الوطني بشقيه الدستوري والعادي معدلة له بالضرورة . من هنا يتحدد البحثفي هذا الموضوع بالدساتير الجامدة تحديدا ، وفي إطار الدساتير الجامدة لا معنى للبحث في الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية قبل البحثأولا في القيمة القانونية للمعاهدة . وبمعنى آخر أن الحاجة للرقابة على دستورية المعاهدات الدولية تظهرحينما تتباين القيمة القانونية للتشريع الوطني والدولي . وإلا فما جدوى هذه الرقابة إذا تساوت القيمة القانونيةلهما .[٢]

والملاحظ أن الدساتير العربية في تحديدها للقيمة القانونية للمعاهدة كانت قد توزعت بين ثلاثاتجاهات ، الأول لم يحدد القيمة القانونية للمعاهدة ، ومن بين هذه الدساتير الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥والدستور اليمني لعام ١٩٩٠ الدستور الإماراتي لعام ١٩٧١ والدستور الفلسطيني لعام ٢٠٠٢ والدستور اللبنانيلعام ١٩٢٦ والدستور السوري لعام ١٩٧٣ والدستور السوداني لعام ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ والدستور الأردني لعام ١٩٥٢. والدستور المغربي لعام ١٩٩٦أما الاتجاه الثاني

---

(١) د .عبدالقادرالقادري – القانون الدولي العام – مكتبة المعارف – الرباط – ط ١ ،١٩٨٤ م – ص ٣

(٢) د. علي صادق أبوهيف–القانون الدولي العام–منشأة المعارف–الإسكندرية–دون سنة نشر–ص٥٢

من الدساتير العربية فنص صراحة على أن للمعاهدة قيمة قانونية مساوية للقانونالعادي ما يعني أن إبرام معاهدة لاحقة للتشريع المحلي ومخالفة له تنتهي بالضرورة إلى تعديله ، ومن بينالدساتير التي تبنت هذا الاتجاه ، الدستور البحريني لسنة ٢٠٠٢ يبرم الملك المعاهدات بمرسوم ويبلغها إلى مجلسي الشورى والنواب فورا مشفوعة بما يناسب من بيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون .....) [١]

والدستور الكويتي لسنة ١٩٦١ (يبرم الأمير المعاهدات ..... وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامهاوالتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية .....) والنظام الأساسي العماني لعام ١٩٩٦ (لا تكون)للمعاهدة والاتفاقيات الدولية قوة القانون إلا بعد التصديق عليها .....) والدستور القطري لعام ٢٠٠٣يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من بيان ، وتكونللمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.....)[٢]

والدستورالمصري لعام ١٩٧١ (رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من(بيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .....والدستور السوري لعام ١٩٧٣(يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية :-..... ٥- إقرار المعاهداتوالاتفاقيات..... وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها أو التيتخالف القوانين النافذة والتي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد).[٣]

(وان الاتفاقيات الدولية بقانون ينسب أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)

يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية :-.....

ثانيا – المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب،وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها).ومن استعراض هذين النصين يبدو أن مجلس النواب

---

(١) أحمد رفعت – القانون الدولي العام – دار النهضة العربية – القاهرة – دون سنة نشر – ص ٥.

(٢) انظر .علي إبراهيم – الوسيط في المعاهدات الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٥ -ص ٢٥

(٣) انظر .علي إبراهيم مصدر سابق -ص ٢٦

يضطلع بالدور الفعلي بعملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية،وليس لرئيس الجمهورية فيذ لكسوى دورشكليبر وتوكولي،بدليل أن المادة (٧٣) من الدستور تفترض المصادقة على المعاهدة منقب لرئيس الجمهورية بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إحالتهاعليه وما يؤكد ما نذهب إليه أن المادة (٨٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على أنه (لجنة العلاقات الخارجية :- تختص هذه اللجنة بما يأتي :- ..... [١]

رابعا-دراسة الاتفاقات والمعاهدات السياسية بالتعاون مع اللجنة القانونية)،كما تنص المادة (١٢٧) من نفس النظام على أنه (تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون ينيب أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب).والملاحظ أن نص المادة(٨٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي يبدو وكأنه متعارض في صياغته وفحوا هو نص المادتين (٦١ / رابعا) من الدستور والمادة (١٢٧) من النظام الداخلي ،حيث حددت المادة (٨٨) من النظام الداخلي اختصاص لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بدراسة الاتفاقيات (والمعاهدات السياسية الدولية،في الوقت الذي ذهبت فيه المادة (٦١ / رابعا) من الدستور والمادة (١٢٧) من النظام الداخلي إلى أن مجلس النواب يختص بالمصادقة على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية دون تحديد نوع منها بعينه . ومن المؤكد أن لا مجال هنا لإعم القاعدة الخاص يقيد العام ولكن إعمال قاعدة التدرج القانوني التي تقضي بالضرورة تغليبا لنص الدستور يعلى ما سواه من النصوص،وبالتالي فإن مجلس النواب يختص بالمصادقة على جميع المعاهدات،السياسية منها وغير السياسية .[٢]

---

(١) د. عبد القادر القادري – القانون الدولي العام – مكتبة المعارف – الرباط – ط١ ، ١٩٨٤،ص٤٣

(٢) د. صلاح الدين عامر – مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (ماهيته-مصادره) دار النهضة العربية–القاهرة – ط١ ،١٩٨٤.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى،عمان : دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م.

٢. إبراهيم العناني، النظام الأمني الدولي ،القاهرة : دون مكان الطباعة ، ١٩٩٧م .

٣. إبراهيم صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط ٥ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٧ .

٤. إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م) .

٥. بطرس بطرس غالي، د– محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة(القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، ط٧ ،١٩٨٤م .

٦. بيار جيربي، المنظمات الدولية، ترجمة محمد أحمد سليمان (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٣م.

٧. تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط ١ ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م

٨. تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط ١ ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م

٩. حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣م .

١٠. حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣م ،

١١. عبد الرحمن الهواري ،المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، القاهرة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد137 ،١٩٩٩.

١٢. عماد جاد ،حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي ، القاهرة،مجلة السياسة الدولية، 1997،العدد129 .

١٣. ماجد ابراهيم علي : "قانون العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١–٢٠٠٢

١٤.محمد ذياب ، توسع الناتو وحرب البلقان أهداف استراتيجية وجيو سياسية، بيروت،مجلة شؤون الأوسط،العدد 83 أيار ، ١٩٩،

١٥.محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

١٦.مصطفى أحمد أبو الخير" النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام"جامعة الزقازيق،كلية الحقوق، مصر،

١٧.نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، ط ٢ ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م .

١٨.نيفين سعد ، معجم المصطلحات السياسية والاقتصادية ، القاهرة ، مركز البحوث الدراسات السياسية ط ١ ، ١٩٩٤م.

19-NATO “North Atlantic Treaty Organization”.